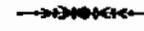


## النظام القضائي

### في مصر الإسلامية

للدكتور حسن إبراهيم حسن

أستاذ التاريخ الإسلامي بكلية الآداب



القضاء في أمة من الأمم مظهر من مظاهر تقدمها، ولقد قال لينيول في معرض كلامه عن القضاء في مصر الإسلامية: « إن هذه الروح الاستقلالية عند القاضي التي كان يُضربُ بالسياط إذا ما خالف الأوامر المالية كانت رجزاً لما كان يمايل به غيره من هم في مرتبته وفي مركزه . ولقد ساد الظلم في هذا العصر وتفتت الرشوة في سائر الأعمال الإدارية ، ودخلت البلاد تحت حكم طائفة من الولاة وعمال الخراج ممن جموا الأموال كرهاً وعسفاً في عصر لم يكن القاضي ليؤمن فيه على الشريعة الغراء . هذا فضلاً عما كان هنالك من رشوة متفشية وتهديدات مصوية إلى هذا القاضي

» وربما كانت الشريعة الإسلامية محدودة المادة، وقد يكون القاضي متطرفاً في اعتقاده . غير أنه كان على الأقل على نصيب من العلم واللمعة ، وله خبرة اكتسبها من اشتغاله بالتشريع الإسلامي ، كما أنه اشتهر لدى الجمهور بالاستقامة وسمو الخلق ، ولما كان لمركزه من أهمية ولشخصه من كبير نفوذ لم يكن يجري عليه ما كان يجري على غيره من العمال ، بل ظل القاضي في كثير من الأحيان يشغل منصبه في عهد ولاة عدة، بل كثيراً ما أعيده إلى منصبه إذا ما تولى الحكم خليفة أو وال جديد

« ولم يكن هناك أسرع من القاضي في تقديم الاستقالة إذا تدخل في أحكامه الشرعية متدخل . وقد بلغ من محبة الناس للقضاة أن أصبح الولاة يفكرون ملياً إذا حدثتهم أنفسهم بالانقضاء على عزلم حتى لا يمرضوا أنفسهم لكراهة الجمهور التي قد يجبرها إليهم أي تدخل من جانبهم في السلطة القضائية . وفي الحق لم يعد الوالي في العصر المماليكي يملك سلطة عزل القضاة . ويظهر أن تعيين القضاة أصبح منذ أيام ابن لُهَيْمَة (١٥٥ - ١٦٤هـ) تصدر به الراشدين من بغداد عادة ، كما عدت مسألة تحديد الراتب ودفعه موكولة إلى الخليفة نفسه (١) »

وهذه العبارة التي ذكرها لينيول في جملتها بمثابة وصف موجز لحالة القضاء في هذا العصر . على أنه بالرغم من ذلك فقد أتى بعض قضاة هذا العصر بضروب من الإصلاح بارزة، فعرف توبة ابن نمر الحضرمي (١١٥ - ١٢٠هـ) بالاستقامة ، وكان يهب لإخوانه ويصلهم بكل ما ملكت يده حتى وصفه الناس بالتبذير (١) هذا إلى أن توبة كان أول قاض وضع يده على الأحياس (١١٨هـ) حفظاً لها من التسوي والتورات وجعل لها ديواناً كبيراً (٢)

كذلك كان القاضي غوث بن سليمان الحضرمي (١٣٥ - ١٤٠هـ) حسن الأعدوة وقد عمل على تطهير القضاء من السيوب التي كانت متفشية فيه وأخصها شهادة الزور (٣) . ولقد عالج هذا الميب فكان يسأل عن الشهود سرا ، فإذا تأكد من استقامتهم وحين شهادتهم قبل شهادتهم . وقد عرف غوث بالنزاهة والاستقامة ، وكان كما قال الكندي « أهم الناس بمعاني القضاء وسياسته » واشتهر بالعدل والاعتدال في أحكامه على الرغم من عدم تعلقه في الفقه الإسلامي . يدرك على ذلك ما كان من كثرة الخسوم على داره بعد وفاة خلفه . وقد بلغ من عدل غوث هذا أنه جعل الخليفة المهدي المباسي وامرأة شكنه إليه على قدم المساواة في الحكم . ولما وكل الخليفة عنه رجلاً ، ساوى بين هذا الرجل وبين الخصم في مجلس القضاء (٤)

كذلك كان أبو سُورَيْمَة إبراهيم بن يزيد (١٤٤ - ١٥٣هـ) قفياً متضلماً في علم الشريعة . ولقد بلغ من نزاهته أنه كان لا يأخذ عطاءه عن اليوم الذي لم يعمل فيه للقضاء شيئاً . وربما يعجب القاريء لما كان عليه هؤلاء القوم من النزاهة والورع في هذا الوقت ، ولقد كان يقضى هذا القاضي يومه بميدان من مجلس الحكم إذا رأى النخلف انسل نياحه أو لحضور جنازة أو نحو ذلك حتى عبر عن اعتقاده بقوله « إنما أنا عامل للمسلمين ، فإذا اشتغلت بشيء غير عملهم فلا يحل لي أخذ ما لهم (٥) »

ولعل القاريء يجب كيف يتخلف ذلك القاضي العظيم ، وهل كان يوجد في ذلك الوقت من يكفيه مؤونة غسل هذه الثياب؟ ولكن أخلاق القضاة في ذلك الوقت كانت أخلاقاً إسلامية متواضعة ، وكانوا يقتدون بالرسول صلى الله عليه وسلم في تواضعه

(١) كتاب الولاة للكندي ص ٣٤٧

(٢) كتاب الولاة ص ٣٤٦

(٣) الكندي : شرحه ص ٣٤٦

(٤) الكندي ص ٣٥٦ ، ٣٦١

(٥) الكندي ص ٣٧٥

(١) S. Lane-Poole : Egypt in the Middle Ages. pp. 39-40

لميع : لقد حزت الكارم والثنا ومن عند ربي فضله ومواهبه  
فقد عمّرت تلك الثنور بسنة تمد إذا عدت هناك مناقبه<sup>(١)</sup>  
على أن لميعة قد أغضب أهل مصر لما كان من اتخاذ  
ثلاثين رجلاً من اليهود جعلهم بطانة له، فقال أبو شبيب مولى  
نجيب في صحابة لميعة شعراً تنقل بعضه لأنه يبين كيف كان يعقد  
جلس الحكم في هذا العصر، وإن كنا نرى في هذا الوصف  
مبالغة قوامها التشهير بهذا القاضي وصحابه :

لازموا المسجد ضللاً لأن الأمر الرشيد  
لحوانيت بنوها بغنا كل عمود  
وألاحوا ببيبا من نطاح الحمر سود  
تحت أميال طوال كبراطيل اليهود  
وترام لوصايا وعدالات اليهود  
في مرأه وجدال وقيام وقعود  
وخشوع وابتهاج وركوع وسجود  
وعلى القسمة أخرى من تاسيح الصعيد<sup>(٢)</sup>

هذا حال نظام القضاء في مصر إبان هذا العصر، غير أنه  
للأسف لم يكن خالياً من عيوب وتقائص جبلته متمشياً في جلته  
مع تلك الحال السيئة التي سادت البلاد في هذا الوقت. نعم !  
قد عرف بعض القضاة بسوء السيرة فأساءوا إلى سمعتهم وسمعة  
كتابهم بما أتوه من أعمال الرشوة؛ على أنه يلوح لنا أن الخلفاء  
كانوا لهؤلاء وأمثالهم بالمرصاد، فقد ذكر الكندي أن هشام بن  
عبد الملك الأموي بلغه أن يحيى بن ميمون الحضرمي (١٠٥ -  
١١٤ هـ) لم ينصف بيتاً احتكر إليه بعد بلوغه، وحول قضيبته  
إلى عريف قومه، وكان اليتيم وقتئذ في حجره، ثم حبسه حين  
اتصل به أنه أخذ يشنع عليه ويرميه بدم إنصافه، وعلم الخليفة  
بهذا فعظم ذلك عليه وصرفه، وكتب إلى الوليد بن رعاة عامله  
على مصر يقول: « اصرف يحيى عما يتولاه من القضاء مذموماً  
مدحوراً، وتخبر لقضاء جندك رجلاً عفيفاً ورعاً تقياً سليماً من  
السيوب لا تأخذه في الله لومة لأم<sup>(٣)</sup> »

من أبي الهيثم مس

وتزعمه عن الكبرياء، فلقد أُرِّبَ أنه كان يخصف نمله ويرقع ثوبه  
ويقضى كثيراً في حاجاته بنفسه؛ وهذا العمل في حد ذاته رياضة  
محبوبة ينزع إليها كثير من المظالم، وهو نوع من الديمقراطية  
لإرضاء الفقير.

وكان أبو عبد الله بن لميعة (١٥٥ - ١٦٤ هـ) أول قاض  
ولى من قبل خليفة في العصر المباسي، كما كان أول قاض حضر  
في إثبات رؤية الهلال. ولقد أتى الفضل بن فضالة (١٦٨ -  
١٦٩، ١٧٤ - ١٧٧ هـ) بكثير من ضروب الإصلاح التي  
أدخلها على نظام القضاء. وكان كذلك أول من عني بالسجلات  
وجعلها تامة وافية، فدون فيها السحايا والوصايا والديون وأول  
من اتخذ «صاحب المسائل» ومهمته الوقوف على حقيقة الشهود.  
ويظهر أن هذا الإصلاح الأخير إنما كان ظاهرياً فقط،  
فقد قيل إن هذا الموظف كان يرتشى من بعض الناس ليقدر  
عدالتهم لدى القاضي. على أن الفضل فطن إلى ضرر الاستمانة  
بهذا الموظف، واضطر أمام الأمر الواقع فعين عشرة رجال  
لشهادة، ولكن هذا العمل لم يرق في نظر الجمهور لاتخاذ  
الشهود بهذه القلة، ولأنه عمل جديد لم يسبق إليه أحد من  
القضاة، فقال رجل يدعى اسحق بن معاذ يقبض رأى القاضي:  
سننت لنا الجوز في حكينا وصيرت قوماً لصوصاً عدولا  
ولم يسمع الناس فيما مضى بأن المدول عديداً قليلاً<sup>(١)</sup>  
وقد نظم لميعة بن عيسى الأحباس وكانت في أيامه على ما قال  
هو لأحد أصحابه « سألت الله أن يبلننى الحكم فيها فلم أترك شيئاً  
منها حتى حكمت فيه وجددت الشهادة به<sup>(٢)</sup> » ولا غرو فقد  
جمع الأموال التي من الأحباس وخص منها نصيباً لأهل مصر  
كما أدخل فيها المطوعة الذين كانوا يمرون الواخير وأجرى عليهم  
المطاء من الأحباس فكان ذلك أول ما فرضت فروض القضاء  
فسمت الناس هذه السنة بمد لميعة وسميت « فروض لميعة » ثم  
سميت بعد ذلك فروض القاضي وفي ذلك يقول فراس المرادي  
لمعري لقد سارت فروض لميعة إلى بلد قد كان يملك صاحبه  
إلى بلد تسمى به اليوم والصدى تعاوره الروم الطنم تحاربته  
رشيد وإضنا والبرلس كلها ودمياط والأشتم تقوى تغالبه

(١) الكندي من ٤١٦ - ٤٢٠  
(٢) الكندي : شرحه من ٤٢٣ - ٤٢٤  
(٣) الكندي : شرحه من ٣٤٠ - ٣٤١

(١) رقع الاصر عن قضاة مصر من ٣٨٦  
(٢) نفس المرجع من ٤٢٤